



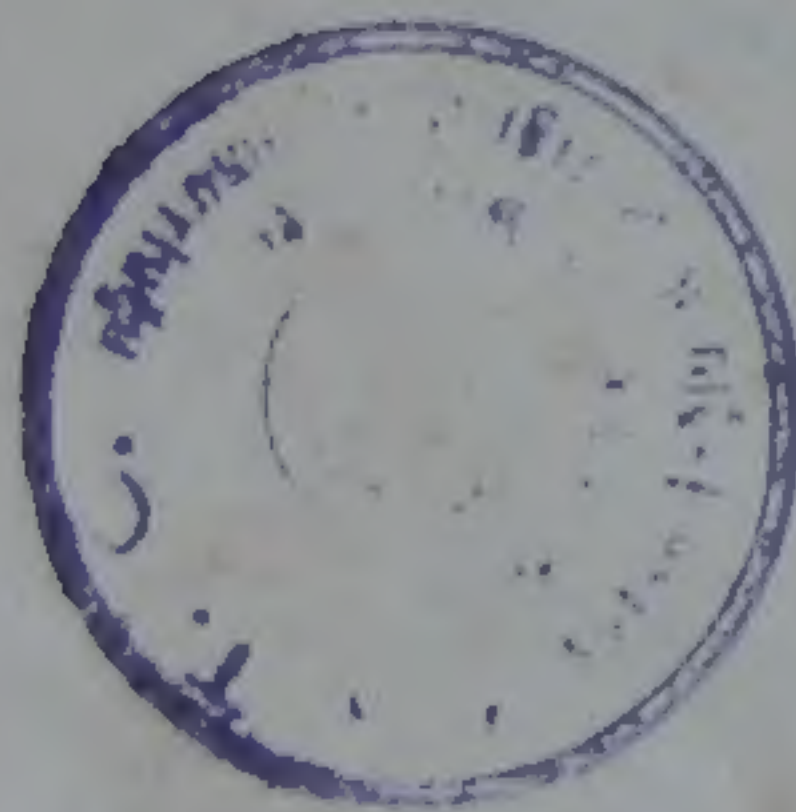
ثُمَّ تَبْدَأُ بِتَضْيِيقِ الْحَزَنِ عَنِ الْقَلْبِ
الْمَاءِ وَالْحَضْرَةِ وَوَجْهِ الْمَحْنِ
ثُمَّ تَبْدَأُ بِسَبْحِ الْوَفَاءِ الْمَرْأَةِ
وَالْفَرَسِ وَالسَّيْفِ

ثلاثة ليس لها الأمان الماء والسلطان والزمان

طاشکوری
من الاداب

غالب اللغات
البرسوی

قوله كثيرا ما نصب في الظروف لا تأتي من صفة الاحيان وما لنا نكيد
معن الكثرة والعامل فيه ما يليه في ما ذكر في الكشف
في قوله تعالى ~~فليس كما تظنون~~ ~~فليس كما تظنون~~ ~~فليس كما تظنون~~
فليس كما تظنون ان في كثير من الاحيان
تفسير كثيرا



م
فخرنا ایام
شهره الوافین بالین

لا تشترى المواقف بالمواقف
فترى المواقف بالمواقف

ان معجزة من كتابه من قلة المكتوب كسج



في حقها نفا لا يحل الا على الدعا والتضرع واورد فيه بقوله
يا مجيب كل سائل اكمال تلك الضراعة واسارة الى الموعود

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا مانع لعطائه ولا معارض لقضائه
ولا مناقض لافسانه والصلوة على سيد انبيائه
وسند اصفياه وعلى آله واصحابه ادلة اوليائه

وبعد فقد كنت كتبت حجة من السطور مع قلة
البضاعة وكثرة الفتوة في علم المناظر والاداب
وقد قصدت الان شرحها بعون الملك الوهاب

احمد لك الله يا مجيب كل سائل اثر صيغة المضارع
لتدل على الاستمرار الجدي واثر منها الحكاية
عن نفسه لتدل صريحا على حمده بخصوصه وذكر

المجود بطريق الخطاب ليكون حمده به في مقام الاجابة
المفسر بان تعبد الله كائنك تراه وعقبه بكلمة الله
اظهارا لكمال الضراعة في اداء حق المهد اذا التداء في

حقه نقا

قوله مجيب بنصب الباء لانه اذا اضيف يكون منصوبا
فيكون فاعل القول مشر يا ارحم الراحمين وبانها
الستغنيين سور

ان يكون معناه ان معناها الساطن
قال السفياني ان كل شيء
منه في معنى من معنى

في حقها نفا لا يحل الا على الدعا والتضرع واورد فيه بقوله
يا مجيب كل سائل اكمال تلك الضراعة واسارة الى الموعود

في قوله نقا ادعوني استجب لكم وسلك في ذكر النبي عليه
الصلوة والسلام على الطريق المذكور واصلي على نبيك

المبعوث باقوى الدلائل والمراد باقوى الدلائل هو
القران العظيم لانه ابرر المعجزات وذلك لانه اعجاز نظمه
دليل للبلاء ويظنون فخا دليلا لارباب الحقائق مع انه

معجزة باقية على وجه كل زمان وعلى آله وصحبه المتولين
باعظم الوسايل المراد به محمد صلى الله عليه وسلم لانه

دينه اكمل الاديان وشرعته افضل الشرائع الذي شرفه الله
نقا بالبراءة عن التسخ والتبديل وله الشفاعة الكبرى

يوم القيمة والوسيلة والمقام المحمود في الجنة الى غير ذلك
من الفضائل فاتي وسيلة اعظم ممن شأنه كذلك ما يجوز
البحث بين المجيب والسائل وهو مأخوذ من سألته عن الشيء

وهو الجارى في المباحثات والمجيب مأخوذ من جواب السائل

ان يكون معناه ان معناها الساطن
قال السفياني ان كل شيء
منه في معنى من معنى

ان يكون معناه ان معناها الساطن
قال السفياني ان كل شيء
منه في معنى من معنى

بسم الله الرحمن الرحيم

فيكون هذا براءة الاستهلال صريحاً وأما ما سبق من الفقرة الأولى
من لفظ السائل فهو مأخوذ من سألته الشيء وهو يعني

سائل المعروف والتجيب مأخوذ من اجابة السؤال في

يمكن ان يعتبر براءة الاستهلال بطريق التورية ولا يخفى

ما في لفظ الدلائل والنجي من براءة الاستهلال ايضاً

وفي لفظ الوسائل والسائل من التجنيس وبعد هذه رسالته

لخصتها في علم الآداب والعلوم فيها للعهد الخاضع لتعنيها في

هذا الفن والآداب البحث مجتنباً عن طرق الإقتصاء والاختصار

والإطناب لأن كلاهما مخل بالبلادة كما بين في موضعه

وقد قيل كلا طرفي قصد الأمور دميم وخير الأمور أوسا

والله تعالى أسئل أن ينفع بها معاشي الطلاب وتقدم مفعول

اسئل للتخصيص مع الاهتمام وما يوفيق الأبالله عليه

توكلت واليه المطالب أي المرجع والمصير أعلم فيه بتبني علي أن في المصير

البراعة الاستهلال عبارة عن الابتداء بالمناقب
للمقصود كذا في هذا السور

وأي ما يكون في معنيين وأريد منه أحدهما
والثاني إلى الآخر سور

أورد هذه الأمور المحاضرة في الأذهان وأما
أورد لفظ هذه مع موضوعه للأمر المبرور

في حيز التي طب انارة إلى نكتة والنكتة
ظاهرة بعد التأمل سور

النفس والعقل الازهر واحدة بالذات إلا إذا كان
مدركاً ليس عقلًا وإذا كان متصرفاً ليس نفساً وإذا

كان مستقلاً لا داراً كذا يسمى ذهنًا سور

بسم الله الرحمن الرحيم

أو الانتظار وفي الاصطلاح هي النظر بالبصيرة من

الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب

والمراد من النظر توجه النفس نحو المعقولات والبصيرة

للقلب بمنزلة البصر للعين وأما قيد النظر لهما

لإخراج النظر قبل تحرير البحث لأن النظر هناك لا يكون

بالبصيرة والمراد من الجانبين المعكول والسائل لاختصاصها

بهما في عرف هذه الصناعة فلا يكون مخالفاً المتفكرين

في النسبة من غير تكلم ونظر المعكول والمتكلم في أحد طرفي

الحكم مناظره إذا لا يطلق عليها المعكول والسائل والمراد

بالنسبة النسبة الحكيمية المتداولة للحكيم والاتصالية

والانقصالية والمراد بالشيئين الموضوع والمحمول

والمقدم والثاني ويجوز بذلك عن النظر في النسبة

المراد من النظر توجه النفس نحو المعقولات والبصيرة

للقلب بمنزلة البصر للعين وأما قيد النظر لهما

لإخراج النظر قبل تحرير البحث لأن النظر هناك لا يكون

بالبصيرة والمراد من الجانبين المعكول والسائل لاختصاصها

بهما في عرف هذه الصناعة فلا يكون مخالفاً المتفكرين

في النسبة من غير تكلم ونظر المعكول والمتكلم في أحد طرفي

الحكم مناظره إذا لا يطلق عليها المعكول والسائل والمراد

بالنسبة النسبة الحكيمية المتداولة للحكيم والاتصالية

والانقصالية والمراد بالشيئين الموضوع والمحمول

والمقدم والثاني ويجوز بذلك عن النظر في النسبة

من إتيان اعتبارية أو ثابتة في نفس الأمر والاختصاص

بهذه الصورة وأراد بإظهار الصواب الإشارة إلى عرض

فيكون هذا براءة الاستهلال صريحاً وأما ما سبق من الفقرة الأولى

أو باقامة الحجج بالنسبة الى السائل المنع والمعارضة
بالنسبة الى المعلق

بوجود الجدل في الصناعة الخفية

المناظرة ويجتزأ به عن الجدل لان الغرض منه حفظ
المعلق اتي وضعه كان وهذا السائل اتي وضعه كان ثم
ان قصد اظهار الصواب اعتم من قصد اظهاره في يده
مع ارادة غلط الخصم وقصد اظهاره في يده ولا يخرج
شي من بيان القصدتين المذكورتين عن كونه غرضه
للمناظرة الا ان السلف كان يقصدون ظهور

الصواب على يد الخصم دفعا لحظ النفس ولو قيل
في هذا التعريف بعدم صدق على المانع منعاً مجزئاً
اذ ليس له نظر في النسبة ويجاب عنه بان المنع مقرون
للابتات النسبية فيكون من قبيل النظر فيها ولكل من الجانبين

وظائف اعتبرها العلماء والمناظرة آداب استحسنتها
بعض من السلف وهو الامام الرادى اما وظيفة السائل
فلت واما قدمها على وظيفة المعلق وان كان وظيفة
المعلق قدم في الوجود لان المناظرة لا يتحقق الا بانتظام

ومنفعة

لا يكون الا بتناول الحق والحق لا يكون الا بالبيان

الادلة والحقبة المعلقة

وظيفة السائل اليها احدها المناقضة وتسمى بالنقض

الفصلي وثانيها النقض وقد يقيد بالاجالي وثالثها
المعارضة وهي تنقسم الى المعارضة بالقلب والمعارضة

بالمثل والمعارضة بالغير وسيجي تفصيلها لانه من الشبهة
اي السائل اما يمنع مقدمة الدليل اتماما قدم المنع في

الذكر لتعلقه بجزء الدليل والجزء مقدم على الكل ان تقدم ما يتعلق بالجزء مع ما يتعلق بالكل وضاع
طبعاً او يمنع الدليل نفسه او يمنع المدلول واما قدم

منع الدليل لانه اصل بالنسبة الى المدلول والاصل مقدم
على الفرع طبعاً فان كان الاول وهو مقدمة الدليل

فان كان يمنع مقدمة الدليل مجزئاً عن الشاهد اي يمنع وان كان متارنا بغيره
مقدمة الدليل مقروناً بالسند الذي هو شاهد

بالمعنى بان يقول لانفسك هذا لا يجوز ان يكون كذا او يقول
لانفسك ذلك واما يلزم هذا ان لو كان كذا او يقول

لانفسك كيف واحال كذا فهو المناقضة ومنها اي من المناقضة
نوع مندمرج تحتها تسمى في قانون التوجيه بالحل وهو

ان قاعدة المناظرة

اي الجدل عند المناظرين تعيين موضع الغلط وهو كسائر
 انواع المناقضة واردة على مقدمة من مقدمات الدليل
 واما الفرق بينهما هو ان الجدل انما يورد على مقدمة
 مبينة على الغلط بسبب اشتباه شئ باخر ولا يشترط
 ذلك في سائر انواعها بل يكفي فيها بالمنع لطلب الدليل
 واما منعه اي منع السائل مقدمة الدليل بالدليل
 اي اقامة الدليل على خلافها فهو غصب غير مسموع
 عند المحققين من اهل النظر خلافا لبعض منعه
 وهو مولا نادر كن الدين العميد واما انه يسمعون الفرق
 لاستلزامه الخبط في البحث لا انقلاب وصفة المتخاصمة
 نعم قد يتوجه ذلك اي منع السائل المقدمة بالدليل
 بعد اقامة الدليل اي بعد اقامة المعلق الدليل على
 تلك المقدمة التي تمنعها السائل بالدليل لان دليل
 السائل يكون معارضة لدليل المقدمة ولهذا باليد
 اورد على قانون التوجيه وهذا هو الذي يفتي المجوزين

للقضب

الذي هو المقدم المعلق

الذي هو المقدم المعلق

للقضب على تجويزهم الا انه غير صحيح لان اصلاحه
 ثانيا لا يصح مكان اصلاحه اق لا وان كان الثاني
 وهو منع نفس الدليل فان منع بالشاهد فهو النقص
 ويستحق اجماليا لانه راجع الى منع شئ من مقدمات
 الدليل على الاجمال وذلك الشاهد على نوعين
 احدهما تخلف الحكم عنه لان المدلول لازم للدليل
 وتختلف الا لازم عن المرفوع لا يمكن فلا يكون تخلف
 المدلول عن الدليل الا الفساد فيه واثنيها استلزام
 الدليل المحال وذلك لان الامور المحققة في الواقع
 لا يستلزم المحال فاستلزام الدليل المحال لا يكون الا
 لعدم صحته في الواقع اعلم ان النقص قد يكون باجرا
 الدليل في صورة التخلف بعينه بلا تعيين وقد يكون
 باجرا ملخص الدليل وذبدية في الصورة المذكورة
 ولا يخرج التغير المذكور عن كون نقضا وقد
 ينقض الدليل بذكر بعض الصفات ويسمى نقضا

الذي هو المقدم المعلق

الذي هو المقدم المعلق

الذي هو المقدم المعلق

المعروف في الكس في بعضنا البعض في بعض

المعروف في الكس في بعضنا البعض في بعض

مكسوراً وأما منعه أي منع السائل نفس الدليل
بلا شاهد من الشاهدين المذكورين فهو مكابرة

غير مسموعة اتفاقاً من أرباب النظر و ذلك لثبوت
لأن المنع على شيء غير مدلل يكون لطلب الدليل
فيسمع لأن استعماله غير المعلوم جائز عرفاً
و أما منع نفس الدليل فهو استعمال ثابت
في نفس الأمر فيكون مراجعاً إلى جهل السائل

ولا يلزم من عدم علمه بالشيء عدمه في الواقع
و أن كان الثالث وهو منع المدلول فإن منع السائل
السائل المدلول بالدليل فهو المعارضة وأما منعه
بلا دليل فهو مكابرة غير مسموعة أيضاً أي كمنع

نفس الدليل بلا شاهد اتفاقاً من أرباب النظر
لما قدرناه اتفاقاً و علم أن المعارضة مقابلة الدليل
بدليل آخر مما يقع للأول في ثبوت مقتضاه وهي تجري
في الحكم بأن يقيم دليلاً على نقيض الحكم المطلوب

وهذه

قررتنا في
القرتاه

المعروف في الكس في بعضنا البعض في بعض

و في علمه بأن يقيم دليلاً على نفي شيء من مقدمات دليله
بعد اثبات المعلل تلك المقدمة بالدليل و الأول يستمي
معارضة في الحكم و الثاني معارضة في المقدمة و يكون
بالنسبة إلى تمام الدليل مناقضة و المعارضة في الحكم
إما أن تكون بدليل المعلل بعينه وهو معارضة بالقلب
و معارضة فيها معنى المناقضة أما المعارضة فمن حيث
اثبات نقيض الحكم و أما المناقضة فمن حيث إبطال دليل
المعلل إذا الدليل الصحيح لا يقوم على النقيضين و إما أن يكون

بدليل آخر وهي المعارضة الخاصة فإن كان صورته
كصورته يستمي معارضة بالمثل و الأفعارضة بالغير
و أما وظيفة المعلل في كل من الأمور الثلاثة المذكورة
أعني المناقضة و الأجمالي و المعارضة أما عند المناقضة
فأثبت المقدمة المسموعة بالدليل أن كانت كسبية
أو بالتبعية عليها أن كانت ضرورية و على الأول أما ليس
السائل فينقطع البحث أو يمنع في باقي فيه الأقسام المذكورة

المعروف في الكس في بعضنا البعض في بعض

البيان الاول في بيان ما يشترط في السائل والسائل

في وظيفة السائل وهكذا الى ان ينتهي الى عجز المعلق
او قبول السائل او بطلان المعلق سنده اي سند المنع و مدعاه
ان كان السند مساويا له اي لازما للمنع بان يلزم من
ثبوت او انتفاء ثبوت المنع وانتفاء اذ منعه اي منع
سند المساوي مجردا عن الدليل المبطل غير مفيد
وذلك لان السند ما يلزم من جوازه و برفقه المنع
فلا يجوز ان يكون اعم اذ لا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت
الاخص بل السند اما اخص او مساوي ولا يفيد منعها
امهلا لان غرض المنافع طلب الدليل على المقدمة الممنوعة

ولا يندفع تلك المطالبة بمنع السند الذي هو الشاهد
وكذا لا يندفع المنع بابطال السند الاخص اذ لا يلزم من ثبوت
من انتفاء الملزم الاخص انتفاء اللازم الاعم
فلا يثبت الكل في السند الا بابطال السند المساوي
اذ يلزم من انتفاء اللازم المساوي انتفاء الملزم
وبالعكس او اثبات المعلق مدعاه بدليل آخران قدر

والا

انتفاء اللازم المساوي

البيان الثاني في بيان ما يشترط في السائل والسائل

والا يلزم الا فهم واما وظيفة المعلق عند انتفاء الاجمال
فنفى شيئا منه وقد عرفت انما تختلف الحكم عن دليله
او استلزام المحال في دفعه بالمنع لان الناقض لما كان
مستدلا على بطلان الدليل توجه عليه المنع اما بمنع
جريان الدليل في صورة المختلف او بمنع المقدمان التي
استدل بها في صورة استلزام المحال و مرجعه الى منع
لرفقها او منع استحالتها او اثبات المعلق مدعاه بدليل
آخران لم يمكن ما ذكر من المنع واما وظيفة المعلق
عند المعارضة فالتعرض اي تعرض المعلق لدليل
المعارض بما من و وظيفة السائل اذ يصير المعلق
ح اي عند المعارضة كالسائل في صحة اجراء وظائفة
وبالعكس اي يصير السائل كالمعلق في التزام وظائفة
ثم ان من يكون بصدد التعليل قد لا يكون مدعيا بل يكون
ناقلا عن الغير فلا يتوجه عليه اي على الناقل المنع
اي منع المنقول بل يطلب منه تصحيح النقل فقط فيحضر

ان مرجع منع المقدمان في صورة استلزام المحال

عطف على كون المعلق مدعيا على ما يفهم من ان بقى تأمل مدعاه

كان يقول ان السائل لا يطلب منه تصحيح النقل فقط فيحضر

البيان الثالث في بيان ما يشترط في السائل والسائل

لا تقدم توجبه المنع مع المنقول لان ربيبه
 يقع ان يورد المنع دعوى بثبوت الحكم
 وليس في النظر تلك الدعوى فثابت توجبه
 المنع على كون

المنقول
 لا يرد
 المنع

التاقل المنقول عنه لا يتم بدفع الاصدوق وهذا المنقول
 من قائله لا صحة للمنقول وذلك لان مدار المنع هو ناقلا
 دعوى بثبوت الحكم فينتفي بانقضاء الأبررى ان المنع لا يتجوز
 على الحد لعدم الحكم فيه اما اذا حكم بالحد على المحدود

المراد من المحدود هو ما لا يتعرف اعم من يكون
 حقيقيا او رسميا كما هو اصطلاح الاصويين

فيمكن توجبه المنع عليه مثلا لا يصح ان يقال لانهم ان
 الانسان حيوان فانه ذلك يجري مجرى ان يقال فيستلزم
 لكاتب لانهم كتابتك نعم يصح ان يقال لانهم ان هذا حد

للا نسيان والحيوان جنس له او التاقل فصل له الى
 غير ذلك فان هذه الدعاوى صادرة عنه ظمت

وقابلة للمنع هذا الذي ذكرناه من وظائف السائل
 والمعلل طريق المناظرة الجارية بينهما واما ما لها

اي ما يؤول اليه المناظرة فهو انه التضمين للشان لا يتخلوا
 البحث عن امرين اما ان يعجز المعلل عن اقامة الدليل

على مدعاه ويسكت عن المناظرة فذلك العجز والسكوت
 هو الاقحام في اصطلاحهم في يعجز السائل اي للمعلل يشي

تتم ذكر

المنقول

تتم ذكر في وظائفه بان ينتهي دليل المعلل الى مقدمات
 ضرورية القبول بان يكون انكادها خروجاً عن طوق

العقل او ينتهي دليله الى مقدمات عند السائل تضيق
 الى القبول وذلك العجز هو الالتزام على اصطلاحهم

فخ اي على تقدير عدم خلق هذا البحث عن الامرين
 المذكورين ينتهي المناظرة اذ الاحتمال الثالث مردود

اذ لا قدرة لهما اي المعلل والسائل على اقامة وظيفتهما
 لا الى نهاية لعدم وفاء الطاقة البشرية على ذلك

واما آداب المناظرة فهي تسعة آداب احدها ان ينبغي
 للمناظر ان يحترز عن الاجاز والاقصص في الكلام

لئلا يكون محلاً بالضم والضم و فانيها ان ينبغي له ان يحترز
 عن الاطناب لئلا يؤدي الى الملل ونالها ان ينبغي

ان يحترز عن استعمال الالفاظ الغريبة في البحث
 لئلا يؤدي الى عسر الفهم ورايعها ان ينبغي ان يحترز

عن استعمال اللفظ المجمل بلا تفصيل يدي على اصل المقصود
 الا انه لا ينبغي

الطريق ما كان مع هذا الشيء او مجزاة مع ما في القاموس
 لا يمكن من اثبات امور لانهما في مدة عمره فلهذا
 الاصلين بما لا نهاية له اذ لو احاط به لكان متناه كذا قال
 قطب الدين

الغريبة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى والامانة استعمال

و ان لم يحسن في الاستعمال المذموم
 لا يتردد ان يكون المثل وكذا الغرض كما سبق

والا يلزم التردد في فهم المعنى المراد ولا يأس بالاستفسار
 اي استفسار الخصم معنى اللفظ المجمل وبعض المناظرين
 عدوا ذلك الاستفسار لكنه يكون سؤالا بالمعنى
 اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي وهذا انما يجوز اذا كان
 في اللفظ غرابة او اجمال لتعيين معناه اما بالنقل عن
 اهل اللغة او بالنقل عن اهل العرف العام او الخاص
 ولا يجوز فيما عداه لكونه نقلا موقفا لغرض المناظرة
 الذي هو اظهار الصواب ولذلك قيل ما يوجد فيه
 الاستنباط حسن فيه الاستفهام وخامسا انه ينبغي
 ان يحذر عن الدخول في كلام الخصم قبل الفهم
 اي قبل فهم مراده لئلا يلزم الضلال في البحث والافهام
 ولا يأس بالاعادة الا فنقر الفهم الى اعادة مرتين
 اذا الكلام قبل الفهم اقبل من الاعادة وسادسا انه
 ينبغي ان يحذر عن التعرض اي المناظرة لما لا دخل له
 في المقصود لئلا ينشأ كلام ويحصل البعد عن المراد

جمع الضيف لان البغية يتناول
 العديد والكثير

الاستنباط اللفظي الغريب واللفظي المجمل

انما يحذر الاستفسار في الصورة الاولى لعدم
 في الصورة الثانية

وهو الاستفسار
 الظاهر

واظهار الصواب في مجلس واحد وسابعها انه ينبغي
 ان يحذر عن الضحك ورفع الصوت في أثناء المناظرة
 وامثالها من اظهار الطيش في تحريك اليد وما يدل
 على السفاهة لان هؤلاء من اوصاف الجهال يستترو
 بذلك جهلهم وقال بعض الفقهاء ما الى اذا الزمت
 حجة قائلتي بالضحك والقهقهة ان كان ضحك المرء
 من فقره فالذنب في الضحك اما افقره وبرق
 بالتبسم بدل القهقهة وما افهم بدل ما افقره
 وثامنها انه ينبغي ان يحذر المناظر عن المناظرة
 مع اهل المهابة والاحترام لئلا يكل ذهنه بجلال
 قدر الخصم فيسقط حدة ذهنه ودقته ويفوت
 غرض المناظرة وتاسعها انه ينبغي ان لا يحجب المناظر
 الخصم حقيرا لان استحقاق الخصم بما يؤدي الى
 صدور الكلام الضعيف عن المناظر فيكون سببا
 لغلبة الخصم الضعيف عليه وهذا اشنع وجوه

من اظهار الطيش كونه

الاستفسار في الصورة الاولى لعدم
 في الصورة الثانية

قوله فالذنب مبتدأ ما افقره

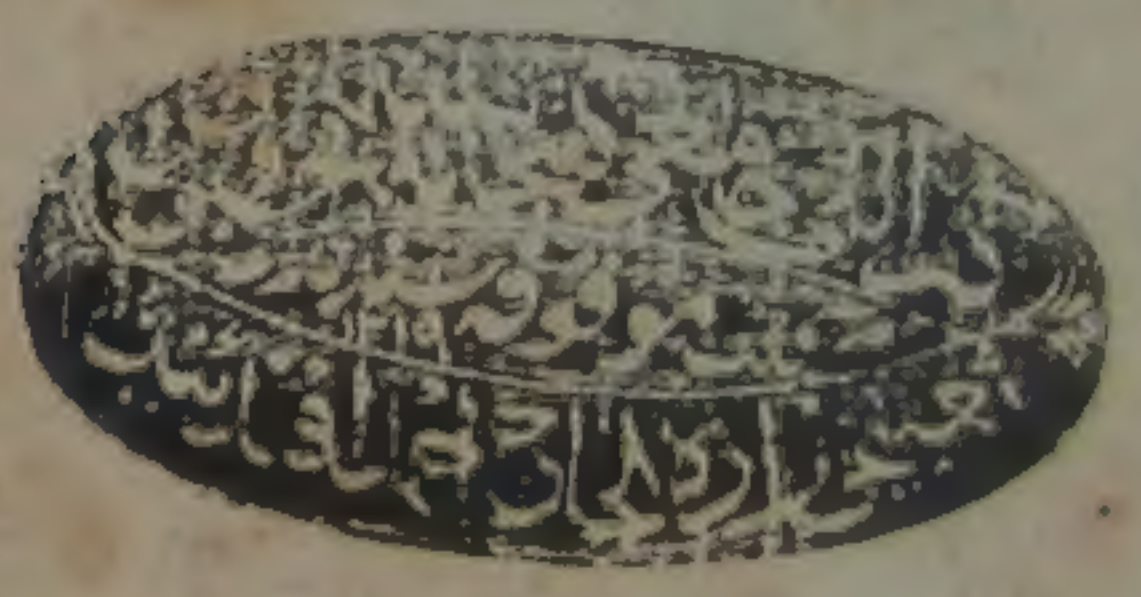
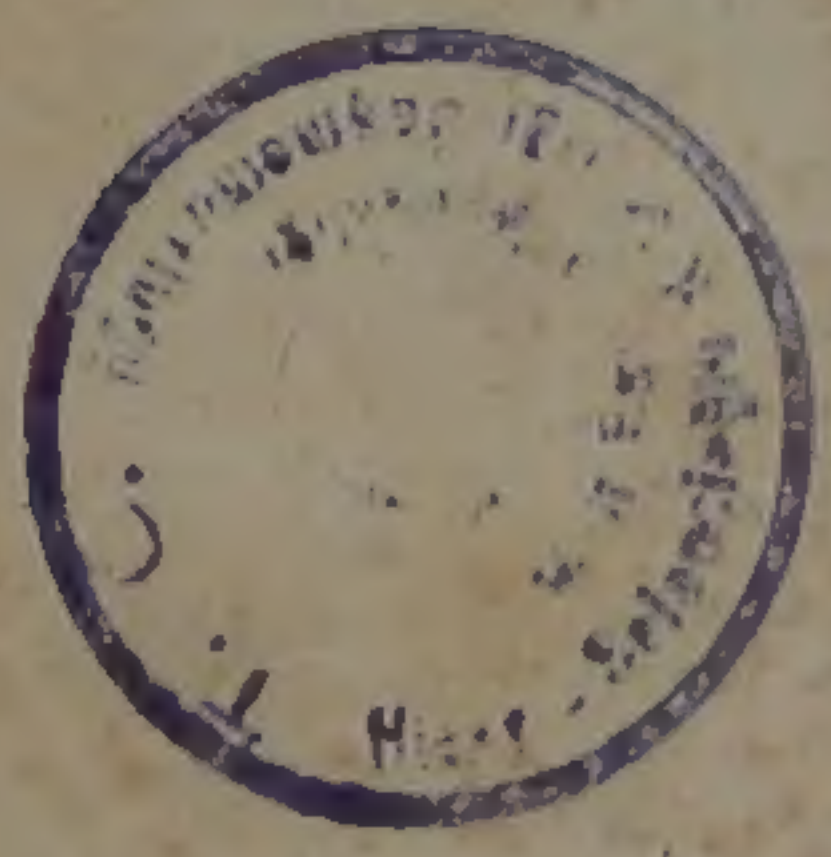
الكل يفتح والتشديد غلق ويورثون

وقد فكره

وهو الاستفسار
 الظاهر

كتاب

الالتزام هذا الذي ذكرناه من وظائف المخاصم
 و آداب المناظرة غاية مايراد في هذا الباب اي
 آداب البحث اذ لا مزيد عليها في تقرير الحق
 و الاصول و من الله التوفيق
 لاهل الحق و الهام
 القلوب في كل باب
 تمت الكتاب
 م



7696

34

Kütüphane

İsmail

400